مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

المؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين: الخطوة التالية

أ.د صالح بن محمد الخثلان، مستشار أول – أ. محمد بن ساري الزعبي، باحث

مركز الخليج للأبحاث

زخم دولي غير مسبوق أحدثه **المؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين**، والذي عُقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ يوليو ٢٠٢٥، ما جعله محطة فارقة في التعامل الدولي مع القضية الفلسطينية. وقد جاء انعقاد المؤتمر في ظل تفاقم جرائم الإبادة والحصار والتجويع التي تُمارَسها إسرائيل ضد المدنيين الأبرياء في قطاع غزة، وهي انتهاكات أثارت موجات غضب واحتجاج واسعة على المستوى العالمي، وبرزت بشكل غير مسبوق في المجتمعات الغربية التي عُرفت تاريخياً بتأييدها لإسرائيل.

واستند المؤتمر إلى قرار الجمعية العامة رقم A/RES/ES-١٠/٢٤، وتحديداً الفقرة ١٣ منه، التي قررت «عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الجمعية العامة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وحل الدولتين، بغية تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط." وقد جاء هذا القرار في أعقاب فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما عزز الزخم القانوني والسياسي نحو تحرك دولي أكثر جدية ووضوحاً.

وقد جرى تنظيم المؤتمر وفقاً للإطار التفصيلي الوارد في الملحق المرفق بقرار الجمعية العامة رقم A/RES/٧٩/٨١، الذي حدد العناصر التنظيمية الأساسية، بما في ذلك الأسم الرسمي للمؤتمر (المؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين)، والهدف منه، والمتمثل في الدفع نحو التنفيذ العملي لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتفعيل حل الدولتين على نحو يضمن سلاماً عادلاً وشاملاً. كما حدد القرار موعد المؤتمر (يونيو ٢٠٢٥)، وطبيعته بوصفه مؤتمرًا رفيع المستوى تسبقه اجتماعات تحضيرية.

وشمل الملحق أيضًا تفاصيل المشاركة، إذ دعا الدول الأعضاء للمشاركة على أعلى مستوى ممكن، كما دعا كذلك المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية للمساهمة في النقاشات الموضوعية. كما نص على أن تكون المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية رئيسين مشتركين للمؤتمر، مع تحديد مهام الرئاسة المشتركة، والتي تشمل الإشراف على التحضيرات، وتحديد الموضوعات المحورية للنقاش، وتنظيم وتيسير المشاورات الحكومية المفتوحة والشفافة، وتعيين رؤساء فرعيين للجلسات الموضوعية، فضلاً عن قيادة التفاوض على الوثيقة الختامية للمؤتمر، والتي تحمل عنوان "التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين"، باعتبارها الوثيقة المرجعية والمُخرَج الرسمي للمؤتمر

Photo Source: MENA FN (2025)

يعكس هذا الإطار المتكامل، المستند إلى قراري الجمعية العامة، تحولًا نوعيًا في مقاربة المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية، عبر إعادة تفعيل مسار جماعي متعدّد الأطراف، يؤسس لمرجعية قانونية وسياسية جديدة قادرة على كسر الجمود واستعادة الشرعية الدولية كإطار مرجعي للحل، بعيدًا عن محاولات إسرائيل فرض الوقائع بالقوة وتغييب الحق الفلسطيني.

يكتسب المؤتمر أهميته من رئاسته المشتركة من قبل المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية، وهو ترتيب يعكس توازناً جيوسياسياً متقدماً بين الشمال والجنوب، والغرب والعالم الإسلامي. فالمملكة تمثل ثقلاً سياسياً وروحياً في العالم الإسلامي، وقدّمت دعماً سياسياً ولوجستياً فاعلاً لإنجاح المؤتمر، خاصة في ضوء مبادرتها بإطلاق «التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين» في أكتوبر ٢٠٢٤، وهو تحالف سياسي غير رسمي، يهدف إلى تعبئة دعم دولي ملموس لصالح إقامة الدولة الفلسطينية وفقًا لمرجعيات القانون الدولي. وقد أسهم هذا التحالف بالفعل في اتساع دائرة الدول التي أعلنت اعترافها بدولة فلسطين، وهو ما وفّر للمؤتمر زخماً سياسياً نوعياً لم تشهده القضية الفلسطينية منذ عقدين على الأقل. أما فرنسا، فإن دورها كممثل عن أوروبا وعضو دائم في مجلس الأمن، أكسب المؤتمر دعماً غربياً رسمياً يصعب تجاهله، ووفّر مظلة أوسع للتوافق الدولي حول المبادئ الأساسية للحل.

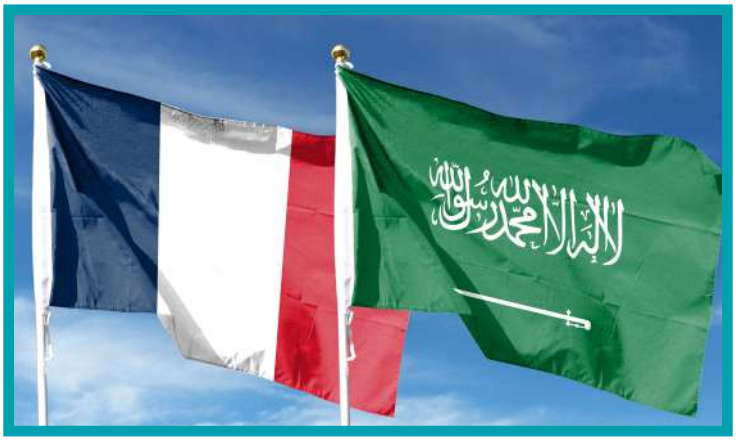

وقد تميز المؤتمر بتحضير مؤسسي دقيق عكس جدية الأطراف المنظمة. إذ سبقه اجتماع تحضيري موسّع في نيويورك بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٢٥، أعقبه تشكيل ثماني مجموعات عمل متخصصة في الفترة من ٢ إلى ٦ يونيو، بمشاركة ممثلين من عشرات الدول والمنظمات الدولية والإقليمية. وقد تناولت كل مجموعة موضوعًا محددًا مثل: بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، المسائل الأمنية، القانون الدولي، سردية السلام ، إعادة الإعمار، الجوانب الاقتصادية، وشروط الدعم الدولي. وقد أنتجت كل مجموعة مقترحات عملية قدمتها الدول المشاركة: وقف إطلاق النار، الأمن، العمل الإنساني، إعادة الاعمار، إصلاح وتمكين السلطة الفلسطنية، والتمسك بالقانون الدولي، وتعزيز التعايش السلمي، والأمن الإقليمي، وقد جرى دمج جميع هذه المقترحات كملحق في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

الوثيقة الختامية للمؤتمر جاءت في ٤٢ فقرة موزعة على محاور متعددة: سياسية، أمنية، إنسانية، قانونية، اقتصادية، وسردية. وقد تميّزت هذه الوثيقة بشمولها وتوازنها، حيث أكدت أولًا على وقف فوري وشامل للحرب في قطاع غزة، مع الإشادة بجهود الوساطة الثلاثية (مصر، قطر، والولايات المتحدة). كما تطرقت إلى ضرورة التمكين السياسي والوظيفي للسلطة الفلسطينية في الضفة وغزة كمدخل لإنهاء الانقسام، مع الدعوة إلى نزع سلاح الفصائل في إطار آلية دولية متفق عليها. وتضمنت الوثيقة دعماً لخطة إعادة إعمار تقودها الدول العربية والإسلامية، ودعت جميع الدول والشركاء الإقليميين والدوليين على المشاركة الفعّالة في مؤتمر إعادة إعمار غزة المزمع عقده في القاهرة. وطرحت الوثيقة فكرة إرسال بعثة دولية لنشر الاستقرار وتشكيل لجنة إدارية مؤقتة تتولى إدارة غزة تحت مظلة السلطة الفلسطينية. وركزت الوثيقة على ضرورة إصلاح مؤسسات الحكم الفلسطينية، عبر إجراء انتخابات، وتعزيز الشفافية، ومكافحة خطاب الكراهية، وشددت على مخاطر الإجراءات الأحادية التي تتخذها إسرائيل، مثل الاستيطان، وتغيير الوضع القانوني والديموغرافي للقدس.

ومن اللافت أن الوثيقة دعت إلى مبادرة أمنية إقليمية ترتبط بمسار التسوية، تستلهم تجارب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة آسيان، في دلالة واضحة

على أن المشاركين لم يحصروا اهتمامهم في القضية الفلسطينية فحسب، بل وسّعوا نطاق رؤيتهم ليشمل البُعد الأمني الإقليمي بكل ما ينطوي عليه من تعقيدات، وهو ما يعكس حجم الطموح والتطلعات التي حملها هذا المؤتمر.

غير أن الوثيقة، رغم شموليتها، لم تتضمن تفصيلاً واضحاً لآلية المتابعة والتنفيذ، بل اكتفت بفقرة واحدة في الختام تنص على إنشاء آلية متابعة دولية لتنفيذ نتائج المؤتمر "من أجل ضمان التنفيذ المستمر لنتائج المؤتمر، يتم إنشاء آلية متابعة دولية مكونة من الرئاسة المشتركة للمؤتمر ومن رؤساء مجموعات العمل... وتُكلّف هذه الآلية بمتابعة الإعلان، والخطة، والإجراءات المعتمدة في المؤتمر، بما في ذلك في سياق التحالف الدولي."

من الإيجابيات الواضحة في هذه الآلية أنها تمنح الرئاسة المشتركة والمتنوعة شرعية متابعة الالتزامات، وتعتمد على قاعدة عمل جماعي واسعة تشمل أطرافاً دولية وإقليمية متعددة، وتربط الآلية ضمنًا بالتحالف الدولي الذي أطلقته المملكة بالشراكة مع النرويج والإتحاد الاوربي. كما تعكس الآلية الإرادة السياسية الحقيقية لدى الأطراف الرئيسة في المؤتمر لمواصلة العمل وعدم الاكتفاء بمجرد إعلان مبادئ.

غير أن هناك ملاحظات جوهرية على هذا النص الخاص بالآلية، فلم يحدد هيكلا مؤسسياً لها؛ فلا توجد سكرتارية تنفيذية، ولا خطة تشغيل، ولا جدول زمني محدد، ولا نظام تقارير معلن. كما أن الآلية غير مرتبطة بقرار جديد من الجمعية العامة يمنحها الصفة القانونية، ولا توجد مرجعية لآليات الإنفاذ أو أدوات رقابية أو آليات للتقييم المرحلي.

كذلك ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الآلية مخوّلة بالإشراف على أو تنسيق الإجراءات المقترحة- وهي كثيرة- مثل: بعثة الاستقرار، أو صندوق الإعمار، أو مؤتمرات المانحين، أو التواصل مع السلطة الفلسطينية بشأن مشروع الإصلاح المقترح، او اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز التعايش السلمي و الإعتراف المتبادل، ما يجعل العلاقة بين مخرجات المؤتمر والهيكل التنفيذي فضفاضة. وأخيراً فإن ربط المتابعة بدورة الجمعية العامة القادمة (الدورة ٨٠ في سبتمبر ٢٠٢٥) فقط، دون تحديد آلية متابعة مستدامة بعدها، قد يُضعف استمرارية العمل ويُبقي الزخم السياسي في إطار ظرفي مؤقت.

تطوير آلية المتابعة: من مخرجات رمزية إلى مسار تنفيذي مستدام

> **من أجل ترجمة ما تضمنته الوثيقة من طموحات واسعة تتجاوز حدود الواقع الراهن، وتحويل مخرجات المؤتمر إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ، فمن الضروري تطوير آلية متابعة فاعلة ودائمة، تستند إلى أسس قانونية واضحة، وتُفعّل أدوات التنفيذ على الأرض.**

ومن أجل ترجمة ما تضمنته الوثيقة من طموحات واسعة تتجاوز حدود الواقع الراهن، وتحويل مخرجات المؤتمر إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ، فمن الضروري تطوير آلية متابعة فاعلة ودائمة، تستند إلى أسس قانونية واضحة، وتُفعّل أدوات التنفيذ على الأرض. وفي هذا السياق، نطرح مجموعة من الخطوات المقترحة:

١. اعتماد قرار أممي جديد

يتعيّن على الجمعية العامة إصدار قرار واضح ينصّ على إنشاء «آلية دولية لمتابعة تنفيذ نتائج المؤتمر»، تكون ذات مرجعية قانونية محددة، وصلاحيات واضحة في التنسيق، والتقييم، وتوجيه العمل الدولي الجماعي ضمن إطار زمني محدد.

٢. تأسيس سكرتارية دائمة

ينبغي إنشاء سكرتارية تعمل تحت إشراف الرئاسة المشتركة (فرنسا والسعودية)، وبالتنسيق المباشر مع الأمم المتحدة، لتتولى المتابعة اليومية، والتنسيق بين مجموعات العمل، وإعداد التقارير الدورية. ويمكن دمج هذه السكرتارية ضمن مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أو بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٣. خطة زمنية وتقارير مرحلية

يجب وضع خطة عمل زمنية محددة تتضمن إصدار تقارير نصف سنوية، إلى جانب تقرير سنوي يُعرض أمام الجمعية العامة أو مجلس الأمن، على أن تشمل هذه التقارير ما تم تنفيذه، والمعوقات التي واجهت التنفيذ، والتوصيات المقترحة، مع تغطية جميع المحاور الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٤. موازنة تشغيلية مستقلة

يتطلب تفعيل الآلية تخصيص موازنة تشغيلية تموّل أنشطة السكرتارية، والمبادرات الميدانية، والتقييمات الدورية، وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة، سواء عبر تمويل أممي مباشر أو مساهمات طوعية من الدول المشاركة في المؤتمر.

٥. تفعيل أدوات التنفيذ

من المهم اعتماد أدوات تنفيذية عملية تشمل: تشكيل فرق مراقبة ميدانية، وإطلاق مشاريع تنموية واقتصادية تحت إشراف دولي مشترك، وتنظيم مؤتمرات مانحين دورية ضمن خطة متكاملة لبناء الدولة الفلسطينية، بما يعزز جدية الالتزام الدولي ويحوّل المبادئ إلى برامج فعلية. ويُستحسن أن تبادر الدول التي شاركت في التحضير للمؤتمر (سبعة عشر دولة) إلى اتخاذ خطوات عملية أولية في هذا الاتجاه، بما يبعث برسالة واضحة لبقية الدول ويحفّزها على الانخراط الفاعل في التنفيذ.

٦. مؤشرات أداء وآلية متابعة دورية

يستحسن تطوير مجموعة من مؤشرات الأداء القابلة للقياس، لمتابعة التقدم في تنفيذ محاور العمل المختلفة، وتقديم تقييم دوري يشمل ملحقاً سنوياً ضمن التقارير العامة يوضح مدى التقدم المحرز والتفاعل من قبل الدول والمنظمات المعنية. ويمكن أن يتضمن هذا الملحق إشارات إلى مستويات الالتزام بصورة موضوعية وشفافة، بما يُسهم في تعزيز الشعور بالمسؤولية السياسية والمعنوية دون الإخلال بالطابع الطوعي للمشاركة في هذا المسار.

٧. هيكل تنسيقي متعدد الأطراف

نقترح تكليف مجموعات العمل المنبثقة عن المؤتمر بمهام متابعة محاور المؤتمر:(الأمن،

العمل الاقتصادي، العمل الإنساني وإعادة الإعمار، السرد من أجل السلام) ضمن إطار تنسيقي دائم، وبإشراف السكرتارية والرئاسة المشتركة، مع إمكانية ربط الآلية بهياكل الأمم المتحدة ذات الصلة، لضمان التفاعل الميداني والمتابعة المستمرة.

٨. الارتباط بالمؤسسات الدولية وتعزيز الزخم السياسي

لتعزيز الزخم، ينبغي إدراج تنفيذ مخرجات المؤتمر كبند دائم في جدول أعمال الجمعية العامة بدءاً من دورتها الثمانين، والانخراط المنتظم مع مجلس الأمن. كما يُستحسن تضمين قضية تنفيذ حل الدولتين ضمن أجندات المؤتمرات الوزارية الدولية الكبرى، مثل منتديات الشراكة العربية الأوروبية وغيرها، بما يضمن اتساق الرسائل السياسية واستمرارية الاهتمام الدولي.

٩. تعزيز طابع التحالف الدولي كمنصة تنسيقية دائمة

في ضوء انتظام اجتماعات التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، وآخرها الاجتماع الخامس في المغرب، يُقترح تطوير هذا الإطار ليكتسب طابعاً تنسيقياً مؤسسياً أكثر وضوحاً وانتظاماً، من خلال عقد اجتماعات ثابتة مخصصة لمراجعة الالتزامات، وتقييم التحديات، وتنسيق المبادرات ذات الصلة بالتنفيذ. وينبغي تحديد صيغة واضحة للعلاقة بين هذه المنصة وآلية المتابعة المقترحة، بما يضمن التكامل في الأدوار.

لقد شكّل المؤتمر الدولي رفيع المستوى محطة فارقة في مسار التعاطي الأممي مع القضية الفلسطينية، بما مثّله من نقلة نوعية في مستوى الاهتمام الدولي، ومقاربة أكثر تعددية لإنقاذ حل الدولتين من حالة الجمود. ولا شك أن هذا الزخم غير المسبوق يعود إلى عاملين متداخلين: (أولاً)، هول الكارثة الإنسانية التي يعيشها قطاع غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣، والتي ارتكبت خلالها إسرائيل جرائم موثقة بحق المدنيين، من إبادة وتجويع وحصار، أثارت موجة إدانات واسعة النطاق، ودفعت عدداً من الدول إلى إعادة النظر في مواقفها التقليدية. و(ثانياً)، الجهود الدبلوماسية النشطة التي قادتها المملكة العربية السعودية، بالشراكة مع عدد من الأطراف الفاعلة، والتي أسفرت عن إنشاء التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، ثم انعقاد هذا المؤتمر بمرجعية أممية.

Photo Source: NPR.ORG (2025)

من هنا، فإن الحفاظ على هذا الزخم وتحويله إلى مسار سياسي مستدام يمثل تحدياً استراتيجياً، خاصة في ظل ديناميات المنطقة المتقلبة، وتكرار الأزمات التي قد تصرف اهتمام الدول عن البناء على هذا التقدم. ويتطلب ذلك ليس فقط تعزيز آليات المتابعة، بل ضمان استمرارية الحشد السياسي والإعلامي، وتكثيف التنسيق مع الأطراف المؤثرة لضمان استدامة التركيز الدولي على مضامين وثيقة المؤتمر.

وفي الوقت ذاته، لا بد من الاعتراف بأننا أمام واقع صعب يتمثل في رفض إسرائيل الصريح لحل الدولتين، واستمرارها في سياسات التوسع الاستيطاني والتطهير العرقي، مدعومة من الإدارة الأميركية. لذا فإن

أي آلية تنفيذية جادة يجب أن تضع في صلب أولوياتها **فتح قنوات تواصل فاعلة مع الولايات المتحدة**، ليس فقط باعتبارها فاعلاً رئيسياً في الملف، بل لأن تحقيق أهداف المؤتمر يكاد يكون مستحيلاً دون انخراط واشنطن البنّاء. ورغم استمرار الانحياز الأميركي التقليدي، إلا أن حجم الفظائع المرتكبة في غزة بدأ ينعكس تدريجياً على مواقف الرأي العام الأميركي، بل وعلى الخطاب الرسمي، مما يفتح نافذة يجب استثمارها بحكمة لتشجيع تحول تدريجي في الموقف الأميركي من موقع المعرقل إلى شريك فاعل في دعم مسار التسوية الشاملة والعادلة.

ويكمن الأثر الحقيقي لهذا المؤتمر فيما سيليه من خطوات عملية تُترجم الالتزامات إلى سياسات فعلية ومبادرات ميدانية، وتسهم في فتح الطريق نحو تحقيق الهدف الأسمى: إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، ضمن تسوية شاملة، عادلة، ودائمة. ومن هذا المنطلق، فإن تأسيس **آلية متابعة مستدامة** يُعد مطلباً ضرورياً لتعظيم أثر المؤتمر وترسيخ نتائجه، بما يضمن استمرارية الزخم ويحول دون تبديد الفرصة التاريخية التي وفّرها هذا الحراك الدولي.

غير أن تحقيق أهداف المؤتمر يظل مرهونًا بتوفر إرادة سياسية جادة لدى الأطراف الرئيسية المعنية، وفي مقدمتها إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وحركة حماس. وهذا يُلقي على عاتق المجتمع الدولي، وفي طليعته الأمم المتحدة والدول الراعية للمؤتمر، مسؤولية إدارة التوقعات بحكمة، والتعامل مع المسار القادم بواقعية مدروسة، توازن بين الطموح والقدرة على التنفيذ، لضمان أن يشكل هذا المؤتمر نقطة انطلاق فعلية على أسس قابلة للتطبيق، لا مجرد لحظة رمزية عابرة.

وفي قلب هذا المسار، تبرز أولوية لا تحتمل التأجيل: إنهاء الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة، ووقف سياسة التجويع الجماعي التي تُمارس بحق أكثر من مليوني مدني، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، وفي واحدة من أبشع صور العقاب الجماعي في التاريخ الحديث.

لقد شكّل المؤتمر محطة نجاح جديدة في **مسيرة الدبلوماسية السعودية الصاعدة**، بما عكسته من حضور فاعل ومساهمة بنّاءة في توجيه مداولاته وصياغة مخرجاته، بالشراكة مع فرنسا وفي إطار دعم دولي واسع. ومن هذا المنطلق، فإن تحويل مضامين وثيقة المؤتمر إلى برنامج عمل واضح وقابل للتنفيذ بات ضرورة ملحّة، ليس فقط لضمان استمرارية الزخم وتعزيز ما تحقق من نجاح، بل أيضًا لتفادي أي تعثر قد يحدّ من قيمة هذا الإنجاز. ورغم أن هذا المسار يظل رهين إرادة الأطراف المعنية وسياقات دولية معقدة، فإن الدور القيادي الذي اضطلعت به المملكة يضعها في موقع متقدم لمواصلة الدفع بهذا الجهد بالتعاون مع شركائها الدوليين.

لقد شكّل المؤتمر محطة نجاح جديدة في مسيرة الدبلوماسية السعودية الصاعدة، بما عكسته من حضور فاعل ومساهمة بنّاءة في توجيه مداولاته وصياغة مخرجاته، بالشراكة مع فرنسا وفي إطار دعم دولي واسع

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64